صـــــواريخ حـــــولي

اللجنة الفنية العسكرية المختصة توصي بشراء الصاروخ الفرنسي لتركيبه على الزوارق الحربية الفرنسية. وزارة الدفاع تشكل لجنة فنية اخرى برئاسة العسكري الوحيد الذي خالف البقية في اللجنة السابقة، واللجنة الجديدة توصي بشراء الصاروخ البريطاني. اطراف اخرى توصي بشراء صواريخ نرويجية مجربه واقل تكلفة من العرضين الاخرين. الصاروخ البريطاني هو الافضل فقد تمت تجربته في حرب الخليج وتمكنت طائرات الهليكوبتر الحاملة له من تحقيق عدة اصابات قاتلة في السفن الحربية العراقية (المسروقة من البحرية الكويتية). الصاروخ الفرنسي هو الافضل سعرا وملاءمة للقارب الفرنسي والذي بدونه لا يمكن ان تستمر الحكومة الفرنسية في كفالتها لاداء القوارب. الشركة المصنعة للقوارب تقوم باغلاق عدد من القوارب الحربية دون ان تحسب حساب نوعية الصاروخ الذي سيتم تركيبه عليه. سيتم «فتح» القوارب في الكويت وتركيب الصواريخ عليها محليا، مما يعني ان تهديد الحكومة الفرنسية بعدم الضمان سيصبح ساريا، وفي ذلك مخاطرة كبيرة. وزارة الدفاع تعلن عن توقفها عن التعامل مع الوكلاء المحليين لشركات السلاح وان التعامل سيكون بين حكومات فقط. ضغوط تمارس على اعضاء اللجان. تدخلات عديدة من متنفذين لضمان صدور القرار النهائي كل لصالحه. عدد من اعضاء لجان وزارة الدفاع يرفضون الصاروخين معا، حيث ان ايا منهما لم تتم تجربته للاستعمال من فوق زوارق حربية (سطح - سطح). الكويت هي الدولة الاولى التي ستستعمل هذا النظام في العالم. هناك فرق كبير في التكلفة بين الصاروخين الفرنسي والبريطاني، والحكومة البريطانية تعهدت بتقديم ٢٠ صاروخا مجانا اذا ما عقدت الصفقة معها. وزارة الدفاع تحتفظ في مخازنها باربعين صاروخا فرنسيا من نوع «اكسوزست» منذ ما يقارب ثماني سنوات وتبلغ فاتورة صيانتها سنويا ملايين الدولارات، ولا تعرف ماذا تفعل بها، بالرغم من ان هناك اطرافا صديقة على استعداد لشرائها.

مرت فترة تزيد على ستة اشهر ونحن نقرأ كل تلك التقارير والتصاريح المتضاربة، لا نعرف اين الحقيقة فيها واين وجه المبالغة، وبالرغم من كل ذلك لم يتبرع مسؤول واحد في العلاقات العامة او التوجيه المعنوي في الجيش الكويتي او وزارة الدفاع بتقديم تفسير او توضيح او اصدار بيان ما يوضح لنواب المجلس وللادوات الرقابية الاخرى في البلاد تطورات الموضوع، ولا نود ان نقول حقيقة الامر، لعلمنا بانه ليست هناك اصلا حقائق في مثل هذه الامور يمكن قولها!!!

المهم في الامر ان هذا ليس موضوعنا، فالغريب ان نسارع بإصدار بيان ناري هز البلاد من اقصاها الى اقصاها، وكاننا نعيش في دولة هامشية تسير من غير مؤسسات مدنية واضحة ومؤمنة بفصل السلطات، ذلك بمجرد القبض على مجموعة صغيرة من الشباب المتطرف او المخرب او المدين. لا فرق، في شقة بحولي!!! ولا ادري ماذا كانت ستكون عليه لهجة البيان وردة الفعل الرسمية لو كان العدد اكبر من ذلك بكثير والمكان معسكرا سريا في مكان مجهول، وليس شقة صغيرة في حولي؟!.

احمد الصراف